

واحد وتخوين وتكفير المخالفين معها بالرأي ساري المفعول وجارياً حتى يومنا هذا.

إن مراقبة اللوحة السياسية للبلاد في ظل سريان مفعول حالة الطوارئ والأحكام العرفية المعطلة للدستور والمنبثقة للحالة السياسية في البلاد، والفساد السياسي والإداري والمالي الذي يعصف بالبلاد يمنة ويسرة، وحالة القمع والتتكيل بالقوى السياسية عبر زج المخالفين معها بالرأي في غياهب السجون، وعدم السماح لأي كان، وأية قوة سياسية كانت أن تدلي برأيها في السياسة التي احتكرتها السلطة وفرضت نفسها وصياً على الشعب الذي تنظر إليه كقاصر لا يعرف ماذا يريد ولا يحسن التصرف، وتجسيد الوطنية بالموالين لسياستها فقط واتهام كل مخالف باللاوطنية والارتباط بالخارج، عدا عن سياسة التمييز العنصري المقيتة المنتهجة حيال شعبنا الكردي في سوريا وحرمانه من حقوقه القومية الديمقراطية والنظرة الدونية التي تنظر إليه، عدا عن السياسة الخارجية الهوجاء التي وضعت مستقبل البلاد على كف عفريت، ناهيك عن العزلة الدولية الخائفة التي يعيشها النظام والتي ترسل تأثيراتها السلبية على حياة المواطن السوري ...

نرى انه من الضرورة بمكان أن نتوقف الحركة الوطنية السورية بمسؤولية أمام هذه اللوحة قبل أن تتخذ قرار المشاركة أو المقاطعة لهذه الانتخابات المقبلة، وتدرس الفائدة والخسارة من الخوض فيها، فإن كانت الفائدة أكبر من مقاطعتها أو إهمالها وكأنها لن تكون، فلتشارك، وإلا، عليها أن تدرك بأن المساهمة فيها، وإخراج الشعب إلى صناديق الاقتراع وكأنها أعراس ديمقراطية، فإنها في النهاية تصب في مصلحة النظام، وتصبح الحركة شاهد زور على وقائع وهمية لا أساس لها في الواقع.

نرى بأنه على الحركة الوطنية السورية، بما فيها الحركة الوطنية الكردية، عليها أن تشترط لمشاركتها في الانتخابات البرلمانية القادمة الشروط التالية:

١- رفع حالة الطوارئ والأحكام العرفية في البلاد.
٢- استصدار عفو عام عن كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والضمير.

٣- طالما تدعي السلطة أن الانتخابات هي انتخابات حرة وديمقراطية، عليها القبول بإجرائها في ظل مراقبة دولية ولجان حقوقية ومنظمات المجتمع الدولي لعدم تعرضها للانتهاكات والتزوير.

هنا، يبقى السؤال عن مصير ما ينوف عن ٣٠٠ ألف صوت من أصوات الأكراد المحرومين من حق الجنسية في الجزيرة، كيف سيدلون بأصواتهم في انتخاب ممثليهم- إن كان ينظر إليهم كبشر لهم حق التصويت والاقتراع-!!!.

وجهة نظر حول الانتخابات البرلمانية القادمة

بقلم: سردار بدرخان

أشهر قليلة تفصلنا عن موعد الانتخابات البرلمانية في سوريا، المزمع إجراؤها في الربيع القادم، والمفترض أن يجري التنافس الحر النزيه بين القوى السياسية المختلفة والشخصيات المستقلة وكافة شرائح وفئات المجتمع لإيصال ممثليها ومندوبيها إلى قبة البرلمان، حيث ستنتخب أعلى هيئة تشريعية في البلاد، لتناقش قضايا الوطن والشعب الأساسية من سياسية واجتماعية وثقافية وقضايا مطلوبة... إلخ وتصدر بشأنها القرارات المطلوبة وإحالتها إلى السلطة التنفيذية التي سيجري تشكيلها وفق حالة فوز القوائم كي تحال إلى التطبيق العملي...

إلا أن التجربة المريرة مع حزب البعث خلال فترة ربع قرن من الزمن، هذا الحزب الذي فرض نفسه حزباً قائداً للدولة والمجتمع دون وجه حق بموجب بند أدرجه في دستور البلاد، والذي بات حزباً شكلياً يستقي أوامره من الأجهزة الأمنية الحاكمة الفعلية للبلاد، قد علمت بأنه ليست هناك انتخابات حرة في سوريا بمعنى الكلمة، يقول فيها الشعب كلمته وييدي موقفه دون خوف من حساب، بل أن الانتخابات التي جرت، إنما هي انتخابات صورية، شكلية، محسومة النتائج حتى قبل إجراء الانتخابات نتيجة التدخل المباشر للسلطة وأجهزتها في صيرورتها ومسيرتها ونتائجها، حيث الفوز الدائم والمستديم لقائمة الجبهة الوطنية القائمة، إضافة إلى فوز المستقلين الذين يدورون في فلك هذه القائمة عبر استصدار قوائم الظل سيئة الصيت التي يتم ترتيبها في أقبية الأجهزة!! أي باختصار، ليست هناك انتخابات، بل هناك تشكيل لمجلس يحمل اسم (مجلس الشعب) دون أن يكون للشعب أي دور أو إرادة في إيصالهم إلى ذلك الموقع المسؤول. هكذا كانت الحالة حتى أمس القريب، ولا نعتقد بأن الحالة القادمة سوف تكون بأفضل حالاً من سابقتها.

إن وضع الشعب السوري اليوم ليس كوضعه قبل ربع قرن مضى، خصوصاً في ظل التقدم الهائل في عالم النّقانة والمعلومات، فهو يرى العالم كيف يعيش وكيف تشارك الشعوب في صنع قراراتها بنفسها وترسم مستقبل أولادها بمحض إرادتها وقناعاتها، عدا عن تنامي الوعي السياسي والثقافي والاجتماعي أضعافاً مضاعفة عما كانت عليها الحالة قبل ربع قرن، إلا أن التفرد بالسلطة واحتكارها من قبل حزب

الحرية والديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان ويستحق وسام مناضل، ها هم رفاقك ينتظرونك نموذجاً للمناضل المتمسك بمبادئ النضال السياسي السلمي، القادر على نشر مبادئ الحرية والديمقراطية في سورية الحبيبة.

عذرا صديقي وأنت وراء القضبان في زنازين دكتاتورية الحكم الشمولي لهذا الوطن الذي يعاني مرارة العيش ومرارة الفكر المقهور، ومعدرة بالنيابة عنك أعلن لأولي التحكم بمقاليذ الأمور في سورية قيادة سياسية وحكومة سورية لا تنفذ سوى أوامر الأجهزة الأمنية، ابلغهم معلنا عن ما قدمته لهذا الوطن عبر سياسة حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سورية وعبر امتداداته التنظيمية والسياسية خلال تطور الواقع السياسي الكردي في سورية، ساهمت في تمتين الموقف الوطني العام بين مكونات الوطن السوري الحبيب:

- بتقدير مفهوم الشهادة في سبيل حرية الوطن.
- الدعوة إلى الحوار الكردي العربي وتجسيدها بعلاقات مباشرة بين كوادر الحزب والكوادر السياسية المنظمة أو المنقفة في الجانب العربي وباقي مكونات الشعب السوري، ثم المساهمة في إصدار مجلة الحوار الثقافية المهتمة بالحوار الثقافي بين الكرد السوريين وباقي مكونات الشعب السوري خدمة للتلاحم الوطني في إطار ثقافة وطنية ديمقراطية سورية معاصرة قادرة على لم شمل جميع الطاقات الوطنية والديمقراطية في سورية.

- الدعوة و العمل من أجل عقد مؤتمر وطني سوري تحضره جميع الفعاليات الفكرية والسياسية السورية من أجل العمل المشترك على أساس برنامج ودستور وطني ديمقراطي جديد بعيدا عن قانوني الطوارئ و الأحكام العرفية وبعيدا عن نظام الحكم الشمولي للحزب الواحد.

- المشاركة في الحوار الوطني وتأسيس إطار إعلان دمشق وبذل المزيد من الجهود من أجل تطويره وتوسيعه.

- دعوة الأحزاب الكردية للمشاركة في إعلان دمشق، وكذلك دعوة الأفراد من الكوادر المنقفة من الكرد و العرب للمشاركة في الواجب الوطني.

- رفض السياسات الخاطئة المتبعة من قبل النظام وأجهزته، أو المتبعة من قبل الأحزاب والمنظمات من خارج إطار النظام، كما الحال من رفض سياسة الإخوان المسلمين في إتباع أسلوب تغيير النظام بالقوة (سابقاً) بدل الأسلوب السياسي السلمي،...ورفض سياسة حزب العمال الكردستاني (PKK) في توجيه أنظار وطاقات أبناء الشعب الكردي في سوريا نحو الخارج وعدم الاعتراف أو الاكتراث بالقضية الكردية في سوريا كمثيلاتها في أجزاء كردستان الأخرى،

إن الموقف من الانتخابات المقبلة، هي الامتحان الحقيقي لقوى المجتمع السوري الحية، ومستقبلها مرهون بكيفية اجتياز هذا الامتحان الصعب، وفي كل الأحوال، فإن الانتخابات قادمة، والشعب السوري بكل قوميته وأطيافه ينتظر الموقف لتري قدرة حركته الوطنية على صياغة الموقف والقرار، ليمنحها الثقة ويحتضنها أو يعتكف إلى صومعته مستمراً في الصمت والانتظار!.

المحطة الفاصلة على درب الحرية

✓ بقلم: إبراهيم خليل كرداغي

إن طريق النضال في سبيل الحرية يتضمن مراحل هي بمثابة محطات أساسية، لا بد للمناضل أن يعرفها ويشخصها عن كثب، إنها محطات: الانطلاق نحو الفكر، الاستمرار في بناء وتطوير الفكر المنتج، الافتراق نحو فكر أكثر توازناً وإنتاجية، أو النزول من المركب وهو حالة من الفشل الذاتي.

لقد بدأت يا صديقي شيخ آلي طريق النضال بمحطة الانطلاق، حيث القضية الكردية في سورية في بداياتها، وهي تعاني أزمة تعريف في هوية الحزب السياسي الكردي في سورية وهوية أعضائه، حيث سيطرت مفاهيم الثورة الشيوعية وتنامي شعور الصراعات القومية إقليمياً، ثم اجتزت محطة الافتراق عن عاطفية الفكر القومي القادم من الشرق أو الشمال حيث مفهوم الكفاح المسلح، إلى الفكر القومي النابع من واقع الشعب الكردي في سورية العاشق للحرية والسلام، أخذاً بعين الاعتبار الظرف السياسي وطنياً وإقليمياً وبما لا يتعارض مع الشعور القومي الكردستاني للشعب الكردي في سورية، ودامت مسيرتك النضالية طويلاً إلى جانب رفاقك في الحزب وبالتنسيق قدر المستطاع مع الأحزاب الكردية الشقيقة وأنت ترفع راية المزيد من النضال والمزيد من الاحترام للشرف النضالي، بينما النظام السياسي في سورية لا يوفر جهداً لمنع أي وجود لحراك سياسي فاعل بين صفوف الشعب الكردي في سورية، وسمح النظام بأن تطالك أظافر أجهزته القمعية عن سبق إصرار وترصد، فاعتقلوك في مكان عام وأنت تمارس حياتك الطبيعية في مقهى النخيل الكائن في مركز مدينة حلب، بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠٠٦.

صديقي شيخ آلي إن رفاقك وأصدقائك عرفوا فيك الجرأة والصدق والشجاعة، فلتصبر على آلام الفراق والاعتقال، ولتكن فترة الاعتقال فترة استراحة المناضل، مكتسباً المزيد من المعرفة من مدرسة المعتقل، كون المتخرج من هذه المدرسة (الأكاديمية) يزيد من صقل فكره ويتمكن من ربط شامل بين مفاهيم

وطنية كردية على مستوى الوطن السوري اعتماداً على أسلوب النضال السياسي السلمي. هذا ما ناضل من أجله صديقي الأستاذ شيخ آلي - سكرتير حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سورية، ولتكن محاكمته محاكمة لأفكاره السياسية التي وبلا شك تمثل ضمير وفكر كل أبناء الشعب الكردي في سورية، عندها ستكون المحاكمة لكل الشعب الكردي في سورية، وعندها فقط سيعرف العالم لماذا يدرج اسم الشعب الكردي في سورية كما في الأجزاء الأخرى من كردستان بين أسماء الشعوب المضطهدة... فهل من مجيب؟.

وأختم رسالتي بالشكر إلى كل المدافعين عن حقوق الإنسان الذين أدلوا بأصواتهم معلنين إدانتهم لجريمة اعتقال السيد شيخ آلي كمفكر وقائد سياسي ومدافع عن حقوق الإنسان على مستوى الوطن السوري. وللملاحظة أنا فخور جداً بحجم بيانات التنديد والإدانة والاستنكار للاعتقال حتى تجاوزت سابقاتها من حملات الإدانة، وتزايد أسماء الموقعين على حملة التضامن مع شيخ آلي، وهي ذات معنى ومغزى هام تبشر بمرحلة متقدمة من الجهد الوطني للمعارضة السياسية في سورية وتؤكد على أهمية تأطير طاقات جميع المفكرين والسياسيين بمختلف انتماءاتهم.



الانتقال من العرف إلى القانون

✓ بقلم: ميثان هوري

إن الطموح و الأمل بتحقيق ما يطمح إليه الإنسان هما الركيزتان الأساسيتان في عملية استمراره في الحياة، فالأمل بتحقيق الطموح يولد المزيد من التفاؤل بالانتقال من السيئ إلى الأحسن، من واقع متخلف إلى واقع متحضر وإنساني، من القمع والاستبداد إلى عالم الحرية والديمقراطية.

والإنسان الذي يعاني من القهر والاضطهاد القومي كونه ينتمي إلى قومية ما، بالتأكيد هو الإنسان الأكثر حاجة إلى الأمل والطموح، لأنه يرنو دوماً إلى الحرية والتغيير الإيجابي، وبناءً عليه فإن مساحات الطموح والأمل تكون كبيرة لدى الإنسان الكردي، باعتباره النموذج الأكثر وضوحاً وتعرضاً للاستبداد والظلم القومي. وبالتالي، إن التحرر والخلص من السياسة الشوفينية المنتهجة من قبل السلطة الحاكمة وقمع أجهزتها الأمنية، أمل كل إنسان كردي، ولكن الأمل ما لم يقترن بالفعل السياسي المؤثر الذي يحتاج إلى أدوات ووسائل نضالية ناجعة ومتطورة تكون قادرة على إحداث التأثير الإيجابي في مجريات الأمور، وأدواتها النضالية هي أحرابنا السياسية وليس سواها، إذا تحقيق الأمل بما نطمح إليه من تغيير إيجابي في الوضع الكردي في سوريا مرتبط ارتباطاً جذرياً بمدى قدرة و فعالية أدواته النضالية. ومن هنا نجد

وفرض نفسه كحزب بديل لكل الحركات الكردستانية والكردية، هذا الحزب الذي عمل بدعم وإسناد سياسي ولوجستي من النظام السوري على خلفية ما يسمى (دعم حركات التحرر)، ومعلوم أن نشاط الحزب المذكور تركز في مراحل الأولى على الكفاح المسلح وإرسال الطاقات الشبابية والناشئة المثقفة أو المسيسة من المناطق الكردية في سوريا بشكل أساس إلى محرقة الجونتا التركية التي بدورها كانت على علاقة وطيدة مع الأنظمة المضطهدة للشعب الكردي في كل من إيران والعراق ضمن اتفاقات رباعية أعطت الحق لتلك الدول بالتدخل عسكرياً وأمنياً في المنطقة الحدودية الكردية للدولة المجاورة، وعلى مستوى نظام البحث تحقق له هدفان من وراء دعم واستخدام حزب العمال الكردستاني، أولها كورقة ضغط إقليمية على الحكومة التركية، وثانيها كأداة تشتيت وإفراغ للمجتمع الكردي وخصم سياسي للحركة الكردية في سوريا..... ورفض نشاط جمعية المرتضى في المناطق الكردية، التي أدارها بشكل مباشر السيد جميل الأسد وبالتوازي مع دعم حزب العمال الكردستاني، وذلك الموقف جاء درءاً لمخاطر الانزلاق في صراعات قومية ووطنية و مذهبية في سوريا، بينما الوطن يمر في مرحلة صراع مريرة من أجل تأمين لقمة عيش كريمة للمواطن السوري.

كما ساهمت المواقف السياسية للسيد شيخ آلي على المستوى الكردي في رسم معالم بناء الحزب السياسي الكردي المستقل الذي ينطلق من مبدأ أنه يعالج قضية الشعب الكردي في سورية في إطار الوحدة الوطنية للحدود السورية وانطلاقاً من مبادئ حقوق الإنسان، ومن مبدأ عدم المشاركة في أي محور سياسي كردستاني أو إقليمي يتناقض مع المصالح الوطنية السورية، وساهم في رسم ثوابت النضال السياسي الكردي المستقل في سورية عبر المبادئ التالية:

- لا للاقتتال الكردي.
- نعم للعلاقات الكردستانية على قاعدة الاحترام المتبادل، وبما لا يتعارض مع المصلحة الوطنية السورية وفي إطار علاقات الدعم والمساندة الفكرية السياسية والثقافية.
- لا لسياسة الأحكام العرفية وقانون الطوارئ في سورية.
- نعم لدولة تحكمها مؤسسات الدستور الوطني .
- نعم لحرية الفكر والثقافة.
- نعم لقانون حضاري ينظم عمل الأحزاب السياسية.
- نعم لقانون ديمقراطي يؤكد على حرية التعبير الفكري ضمن قانون حضاري للمطبوعات.
- كل الجهود من أجل مؤتمر وطني كردي سوري للتوصل إلى مرجعية سياسية للشعب الكردي قادرة على تجسيد طموحاته وآماله وقادرة على إدارة سياسة

في أساسياته إلى العرف العشائري ذلك العرف الموروث منذ البدايات بخلاف الأحزاب السياسية الليبرالية التي تعمل في دائرة المجتمع المدني وسيادة القانون الحزبي الذي يشكل الناظم الحقيقي للحياة الداخلية ويمكن من إدارة الشؤون التنظيمية بأسلوب حضاري وضمن سياق قانوني محكم، واللجوء إلى العرف الحزبي لدى أحزابنا كمعيار لحل ومعالجة المسائل الحزبية الداخلية وكبديل عملي وميداني عن القانون الحزبي (النظام الداخلي) يعتمد على حجج ومبررات شتى فيها جزء ولو بسيط من الواقعية والحقيقة فقصور النظم الداخلية وعجزها عن تلبية متطلبات الجانب القانوني في الحياة الداخلية وإشكالياتها اليومية بموازاة افتقارها للنصوص القانونية الناظمة وآليات إدارة الحزب تنظيمياً بالشكل الأنسب، يفتح المجال واسعاً أمام سيطرة العرف الحزبي وتغليبه على القانون وتحكمه الشبه الكامل في جزئيات الحياة الداخلية الحزبية وبالتالي نشوء مجموعة كبيرة من السلبيات والمآخذ في المجال التنظيمي لأحزابنا.

*- نقشي الفوضى التنظيمية وعدم التقيد بالنظام الداخلي باعتباره (نصوص جامدة ومستوردة) حسب تعبير البعض من محبي ودعاة الفوضى الذين يفضلون العرف الحزبي على النظام الداخلي كونه يفسح المجال واسعاً أمامهم لممارسة الأنشطة الخاصة وتميرير الغايات الشخصية .

*- انتشار ما يمكن تسميته بسياسة الارضاءات على نطاق واسع بين الهياكل الحزبية المختلفة إلى أن أصبحت لدى البعض المعيار الأهم وربما الوحيد في عملية إيجاد الحلول للإشكالات و المسائل التنظيمية الخلافية، تلك السياسة التي ألحقت أضراراً جسيمة بالحياة الداخلية لأحزابنا وكانت ومازالت السبب في ظهور أمراض وآفات تنظيمية يصعب معالجتها.

*- انتشار المحسوبية والولاءات الشخصية والتبعية لشخصيات قيادية متقدمة وهامة وبالتالي خلق جيش من المريدين والأنصار عوضاً عن المناضلين ذوي الشخصية المستقلة والفاعلة بذاتها لا غيرها .

*- طغيان الاجتهاد والشخصية والسيطرة في الحياة الداخلية لأحزابنا الكردية على حساب النص القانوني الذي يفترض أن يكون الفصل في عمليات المحاسبة والمسائلة القانونية في حالات ارتكاب الأخطاء والمخالفات التنظيمية من قبل الأعضاء العاملين في صفوف الحزب المعني ، وكما هو معلوم للاجتهاد الشخصي مساوئه وسلبياته وفي مقدمتها تحكم المزاج الشخصي والعاطفة فيه .

ومن هنا نجد أن الانتقال من العرف إلى القانون ضرورة حتمية ولا بد من بذل جهود جماعية تتسم بالجديّة والمسؤولية لتحقيق ذلك لما لها من أثر إيجابي في الحياة الداخلية للتنظيمات الكردية، فهو المدخل السليم لتجاوز الإشكاليات التنظيمية ونقاء الحياة الداخلية من كل ما هو سلبي ومعيق وغير حضاري .

من الأهمية دراسة واقع الأحزاب الكردية من كافة النواحي من أجل تطويرها نحو الأفضل . وهذه الدراسة تحتاج إلى جهود جماعية وطاقات علمية عالية ومستوى عالي من المسؤولية بموازاة التعاون والتنسيق الجدي والمسؤول من قبل قياداتنا الحزبية لتحقيق الغرض المنشود من الدراسة، إلا أنني في السياق نفسه أعرض هنا بعض الإشكاليات في المجال التنظيمي والبنية التنظيمية العامة لأحزابنا الكردية لتكون برسم البحث والحل من قبل قياداتنا وكافة المنظمات والهيئات المسؤولة. وكذلك المتقف الكردي الذي يتحمل قسطاً كبيراً من المسؤولية في هذا المجال حيث يطلب منه المشاركة والمساهمة بفعالية ويكسر الجدران الجليدية التي تفصله عن حركته السياسية فمذ نشوء الأحزاب الكردية في سوريا وهي تعاني من انعكاسات الواقع الاجتماعي والاقتصادي المتخلف وتؤثر بقوة على الحياة الداخلية لها وهذا ما أعاق عملية تطورها الطبيعي ضمن السياقات التي رسمت لها، وجعلتها تدور في مدارات لا تختلف كثيراً عن مدارات المجتمع الكردي الذي هو أقرب إلى المجتمع الريفي -الزراعي- بعلاقاته وتعامله الاجتماعي وما يسود فيه من قيم ومبادئ وأخلاقيات متخلفة، وذلك كون النسبة الكبيرة من أفرادها يعملون في مجال الزراعة ويعيشون في الريف ، أما النسبة القليلة التي تعيش في المدن التي يمكن اعتبارها ريفاً متكدساً، لها امتدادات وجذور في الريف، ومازالت المسافة شاسعة بينها وبين المجتمع المدني.

ويمكن تلمس أهم جوانب ذلك التأثير السلبي في الحياة الداخلية للأحزاب الكردية من خلال الممارسة العملية والعمل في صفوف إحدى تلك الأحزاب أو متابعة أعمال وممارسات الأعضاء المنتمين إليها وخاصة فئة المسؤولين ومن كافة الدرجات الذين تجد عندهم التماثل والتشابه في مسائل عدة منها:

*- شخصيتهم المتناقضة من حيث الولاءات المتناقضة مع الفكر القومي أو الوطني الديمقراطي والتأثير السلبي لذلك على تنمية الشعور القومي بالشكل الأمثل وعمليات بناء الشخصية الحزبية الفاعلة والمؤثرة.

*- حبهم للاختلاف و المعارضة والابتعاد عن سبل وعوامل الاتفاق والتعاون الإيجابي والمثمر وتقوقعهم وانعزالهم في دائرة الشك المدمر، وكذلك حبهم للكلام والتحدث النظري والخطب الحماسية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الإشكالات نسبية ولا يمكن تعميمها لأن في التعميم ظلم وإجحاف بحق الكثيرين من العاملين في الهيئات القيادية والمسؤولة لأحزابنا، فهناك كادرات حزبية واعية وقادرة على القيام بالمسؤوليات والمهام الحزبية والوطنية، وهم ليسوا حكراً على حزب دون سواه ولكن رغم نسبية تلك الإشكاليات لها صدى سلبي وتلقي بظلالها القاتمة على جوانب عديدة ومهمة من الحياة الداخلية لأحزابنا وبالتالي نجد ما أقرب في ممارساتها العملية في المجال التنظيمي إلى الأساليب العشائرية والبدائية، باعتمادها العرف الحزبي الذي يشبه